بخلاف ما لو قال بعت منك هذا العبد فلم يقبل وقال المقر له قبلت كان القول قول المقر له لانه اخبار بايجاب ليس بهبة وذلك باتصال القبول فصار بالاقرار بالبيع مقرا بالقبول ولان الهبة اعتطاء معروف واكتساب الصيت بأظهار السماحة والجود فيفعل ذلك بلا قبول لانها ناقصة ما في وسعه من البدل والسخاوة ليست كالبيع فانه اعتراض من الجانبين فلا بد من القبول والصدقة والنحلة والاخلال بمنزلة الهبة وكذا الاباحة والوصية والاقرار والاستخدام لا يشترط فيها القبول من الاخ ذكره العتابي في شرح الجامع الكبير قوله وذلك يتم بما اذا ظهر السماحة يتم بالمالك الواهب قوله ومن حلف لا يشم ريحانا فشم وردا او باسمينا لا يحنث وهذه من مسايل الجامع الكبير المحاذة قال الحاكم الشهيد في الكافي وان حلف لا يشم ريحانا فشم اسا او ما اشبهه من الرياحين حنث وان شم الياسمين او الورد لم يحنث وهذا لان الريحان حنث لغة اما الساقة رايحة طيبة كالورقة كالاس والورد ما لورقة رايحة طيبة تحسب كالياسمين كذا ذكره صاحب المغرب قال الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير روى هشام عن محمد انه قال كل ما كان اخضر فهو ريحان مثل الاس والنسا هشر قرم ونحو ذلك وما سوى ذلك ليس بريحان وتمثل نحو الاسلام في شرح الجامع الصغير بقوله لان الريحان اسم لما لا يقوم على الساق من البقول فما له رايحة وهو موضوع لذلك لغة وقدره الصدر الشهيد وصاحب الهداية بما لا يرى الياسمين والورد لها ساق ولما فيه نظر لانه لم يثبت في قولين اللغة الريحان بهذه التفسيرا صلا ولين هو ما قالوه كان ينبغي ان لا يحنث بالاس لانه له ساقا وليس من البقول ايضا وقد نص الحاكم على انه يحنث وقال الجوهري الريحان تبت معروف واما قولهم لتحاكم الحب ذو العصف والريحان فالعصف ساق الزرع والريحان ورقه كذا في الصحاح وقال بعض اهل اللغة كل ما طاب ريحه من النبات فهو ريحان قوله ومن حلف لا يشتري بنفسجا او كتانا فهو على هذا وهذه من مسايل الجامع الصغير المعادة وذكر لان الايمان محمولة على معاني كلام الناس وفي عرفهم اذا ذكروا البنفسج يريدون هذا كذا ورقه قال الفقيه ابو الليث هذا عندنا هل العراق فاما في بلادنا فلا يقع على الدهن الا ان ينوي ولو حلف لا يشتري

الورد

الورد فهو على ورق الورد فاذا اشترى دهنه لا يحنث لان في العرف لا يسمى دهنه وردا والحلف يقع على الورق لا على الدهن كالورد قوله عليه اى على البيع قوله لانه حقيقة فيها لان الورد حقيقة في الورق والعرف مقرر له فان العرف غلب حقيقة حيث اريد به دهنه لا ورقه وكان القياس ان يراد به الورق كما في الورد لكنهم استحسنوا واراد به الدهن لكن عليه العرف فاما في بلادنا فلا فرق في بين الورد والتفاح فكلاهما يقع على الورق لا على الدهن الا بالنية والله اعلم

كتاب الحدود

لما فرغ عن الايمان وكفارتها التي هي زاجرة بين العبادة والعقوبة شرع في بيان العقوبات المحضة وهي الحدود واصل الحد في اللغة المنع يقال حددني عن كذا وكذا اذا منعني عنه ومنه سمي السجان حدادا لمنعه كما يمنع من الحركة قال الشاعر

تقول لي الحداد وهو يقودني الى السجن حتى جئ فما بك من باس

وسمي الاشنان حدادا لانه يمنع الجماد عنده يقال فتمنا والما يسيح ركبنا الى حوانيت حدادها وحد السارق وغيره الفعل الذي يحده من المعاودة اي يمنعه عنها ويمنع غيره ايضا كذا قال صاحب الطهرة ويسمى الحرف للشئ حدا لانه يمنع الخارج عن الحدود في من الدخول فيه وهو في الشريعة عبارة عن عقوبة مقدرة و لسوق الله تعالى فيخرج القصاص لان حق العبد بدلالة جواز العفو والاعتياض وخرج التعزير ايضا لانه ليست بمقدر وهذا ما عليه اصحابنا وقال الشيخ الاسلام البزدوي في مبسوطه والقصاص يسمى ايضا حدا فحد والشرع ملوه قبل الوقوع وزاجر بعده انتهى عن الفعل المنهي عنه قوله والطهرة ليست با صليه فيه الطهرة بمعنى الطهر وهو خلاف النفس واراد بها الطهر عن الذنب يعني انه ليس بشرط اصلي في وجوب الحد وهذا يجب على الذي اذا زنى ولا يطهر الذمي من الذنب باجراء الحد عليه فعلم ان المقصود من شرع الحد الا تزجار لا الطهر قوله الزنا يثبت بالبينة والاقرار وهذا لفظ القدوري في مختصره قال صاحب الهداية والمراد ثبوته عند الامام وانما قال ذلك لان ثبوت الزنا في الواقع لا يخفى الى وجود البينة والاقرار لان الزنا هو الوطي الحرام الخالي عن ملك النكاح وعن ملك المرتبة وعن اشباههما والوطي وهو ايلاج الذكر فرج المراة من غير ان يوجد واحد لو جد البينة والاقرار وقد يوجدان ولا يوجد الزنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)